

والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو كدين المطلق اولا وهو
 المتعلق بالعين وكذا الثالث اما الاختياري وهو كوصية او اضطرار
 وهو الميراث ثم قال وهل ارث المحي من الحي ادر من الميت لعدم
 الثاني شرعا وهما نيته انتهى وقال في المعدن في اعلم ان
 الوارث يثبت في اخرج من حياة المورث عند مشايخ
 العراق لان الوارث انتقال مال المورث الى الوارث وبموت المورث
 يزال ملكه فاذا انتقل الى الوارث ويثبت بعد الموت بزمان
 عند مشايخ بلخ لان المورث ما دام حيا فهو مالك لجميع امواله
 من كل وجه فلو ملكه الوارث في هذه الحالة يصير كسبني كسبه
 مملوكا لشخصين لكل واحد على الملك في حالة واحدة وهذا
 امر يدفعه القول وفائدة الاختلاف نظير فيما لو قال لزوجي
 لزوجتي امة اذ امانت مولاي فانك فانت حرة فمات مولاهما
 والزوجة وارثه تعاقب عند مشايخ العراق وهو قول زفر لانه
 يملكها في اخرج من حياة مولاهما فقد اضاوان عتقها
 الى ما بعد ثبوت الملك له ولا تعاقب عند مشايخ بلخ وهو قول
 ابي يوسف وجمه لا يملكها بعد الموت بزمان فلم يصفه
 الا ما بعد ثبوت الملك له انتهى وقال ماله مسكين والمناجاة
 بين الكتابين ان كوصية اخت الميراث ثم تعلم مندوب
 اليه وان كان فرض كفاية انتهى وقال في المسئلة قال السيد
 ولا يبعد ان يجعل لفظ كفاية في الوصية جارا يجرى
 الا علام كالا نضار فيقال في النسبة فرايض كما يقال افضل

وان